

Distr.: General
7 September 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثامنة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 7 أيلول/سبتمبر 2023 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

لقد استمرت جرائم إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني بلا هوادة في الفترة التي انقضت منذ رسالتي الأخيرة إليكم، وفي غياب أي شكل جدي من أشكال اللوم أو المساءلة من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن.

ولا يزال مستوطنوها الإرهابيون يرتكبون اعتداءات عنيفة على المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم؛ ويستمر جيشها في شن غارات عنيفة على المدن والقرى الفلسطينية ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين، وفي قتل المدنيين الفلسطينيين وإصابتهم بجروح واحتجازهم، وفي إلحاق الدمار العاشم بالمنازل والبنى التحتية؛ وتواصل سلطاتها إصدار الأوامر بالهدم العقابي لمنازل الفلسطينيين ومصادرة الأراضي والممتلكات من أجل حملتها الاستعمارية الاستيطانية التي لا هوادة فيها؛ وبواصل مسؤولوها استقراز الفلسطينيين والتحريرض ضدهم باستخدام الخطاب التحريضي، وتهديدهم علنا وتشويه سمعتهم والتمييز ضدهم.

وكل هذا يحدث في فترة يعتقد البعض أنها "هادئة" نسبيا، وهي حالة غير طبيعية وبغضلة تم تطبيعها، على الرغم من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك جرائم الحرب وجريمة الفصل العنصري ضد الإنسانية، التي ترتكبها، كل يوم، على مرأى من الجميع، إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وقوات الاحتلال التابعة لها، بما في ذلك جيشها وميليشياتها من المستوطنين، ضد الشعب الفلسطيني. والمساءلة الحقيقية هي وحدها التي يمكن أن تضع حدا لهذا الوضع غير القانوني وأن تحيي آفاق تحقيق العدالة والسلام.

إن النقاعس المستمر عن ضمان المساءلة لن يؤدي إلا إلى تشجيع أولئك الذين لديهم أجندات عنصرية وبغضلة وإجرامية، مثل ما يسمى بوزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، الذي صرح



علنا في 23 آب/أغسطس: "حقي، وحق زوجتي وأطفالي في التنقل في 'يهودا والسامرة' أهم من حرية تنقل العرب". ويأتي هذا التصريح وسط عدد كبير من التصريحات التحريضية الأخرى التي أدلى بها بن غفير، الذي يواصل إعطاء صوت لسياسات الفصل العنصري الاستعمارية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني.

وجاءت هذه التصريحات العلنية في أعقاب تعهداته في اجتماع للحكومة الإسرائيلية بتكثيف الإجراءات العقابية ضد الشعب الفلسطيني، بسبل منها فرض عمليات إغلاق على القرى الفلسطينية. وزيادة نقاط التفتيش في الضفة الغربية، التي يزيد عددها بالفعل على 645 حاجز تفتيش، والتي تقيد حركة الفلسطينيين وتتحكم فيها؛ وتنفيذ عمليات اغتيال مستهدفة لقادة الحركات الفلسطينية؛ وفرض ظروف أكثر قسوة على الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية. وجاء إعلانه عن هذه الخطط في أعقاب قرار سابق، في 20 آب/أغسطس، بتخصيص ملايين الدولارات لتعزيز المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في القدس المحتلة، وعرض خطط في 23 آب/أغسطس من قبل ما يسمى رئيس "المجلس الإقليمي لمستوطنات الضفة الغربية"، يقترح فيها زيادة عدد المستوطنين في شمال الضفة الغربية من حوالي 170 000 مستوطن حاليا إلى مليون مستوطن في عام 2050.

وتكشف هذه التصريحات الاستعمارية والخطط غير القانونية عن عقلية الفصل العنصري الاستعمارية الراسخة التي تقود سياسات وممارسات الحكومة الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، في ازدياد صارخ للقانون الدولي وازدياد للمجتمع الدولي.

وفي الأسابيع التي انقضت منذ رسالتي السابقة أيضا، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية المزيد من المدنيين الفلسطينيين، ومن بينهم أطفال. وفيما يلي بعض الضحايا الجدد لاستخفاف إسرائيل الصارخ والطويل الأمد بحياة الفلسطينيين:

في 31 آب/أغسطس، قتل الطفل الفلسطيني خالد سامر الزعانين، البالغ من العمر 14 عاما، بعد أن أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية النار عليه بالقرب من منطقة باب العامود في البلدة القديمة بالقدس الشرقية المحتلة. وقالت مصادر إن الطفل كان في القطار قبل أن يتعرض لاعتداء على أيدي مستوطنين متطرفين، اتصلوا فيما بعد بالشرطة، التي جاءت وفتحت النار على الطفل الأعزل وتركته على الأرض ينزف حتى الموت. وفي وقت لاحق، داهمت قوات الاحتلال الإسرائيلية منزل عائلة خالد في بيت حنينا، شمال القدس، ونهبته، وضايقت من جاءوا لتقديم تعازيهم لعائلته، واحتجزت والده ووالدته وأخته وأخاه المكلومين.

وفي 5 أيلول/سبتمبر 2023، هاجمت قوات الاحتلال الإسرائيلية مرة أخرى مخيم نور شمس بالقرب من طولكرم، ما أسفر عن مقتل شاب فلسطيني، هو عايد سميج خالد أبو حرب، البالغ من العمر 21 عاما. وقال شهود عيان إن الشاب كان يقف عند الباب الأمامي لمنزله عندما أطلق جنود إسرائيليون النار على رأسه. وكان رجل آخر أصيب بنيران إسرائيلية يقود سيارته الأجرة إلى العمل. وألحقت قوات الاحتلال الإسرائيلية أيضا الدمار بالمخيم، إذ استخدمت جرارات مدرعة، وجرفت الطريق المؤدي إلى المخيم، ودمرت عددا من المنازل والمحلات التجارية، فضلا عن بنى تحتية.

وفي 5 أيلول/سبتمبر أيضا، كشف تقرير صادر عن منظمة بتسيلم الإسرائيلية لحقوق الإنسان أنه، خلال مدهمة في 10 تموز/يوليه لمنزل فلسطيني في الخليل، أجبرت خمس نساء من العائلة على خلع ملابسهن خلال تفتيش للمنزل من جانب قوات إسرائيلية دام أربع ساعات. ووفقا للتقرير، دخل 25 إلى 30 جنديا إسرائيليا، بعضهم يرتدي أقنعة، ثلاث شقق مجاورة، هي منزل عائلة العجلوني الممتدة. وأثناء

التفتيش، ورد أن جنديتين تحملان بندق ومعهما كلب هجومي أجبرتا النساء الخمس، اللاتي تتراوح أعمارهن بين 24 و 53 عاما، على خلع ملابسهن، مهددتين بإطلاق العنان للكلب إذا لم يمتثلن. وهذه حادثة أخرى تكشف عن الإذلال المستمر والمضايقة والتخويف الذي يمارسه هذا الاحتلال العنصري غير القانوني ضد الشعب الفلسطيني كل يوم، ما يؤدي إلى ترويع السكان وترهيبهم.

كما شهدت الأسابيع الماضية هجمات مستمرة من المستوطنين، حيث عمل المستوطنون المتطرفون جنبا إلى جنب مع المتطرفين في الحكومة الإسرائيلية لتنفيذ أجندة الضم الاستعماري غير القانونية. وواصل المستوطنون مهاجمة المدنيين الفلسطينيين بشكل مسعور، بمن فيهم أطفال المدارس، ومهاجمة أراضيهم وممتلكاتهم ومنازلهم وأماكنهم المقدسة. ويشمل ذلك الاقتحام المتكرر للمسجد الأقصى/الحرم الشريف، والاعتداء على قرية قصرة، والاعتداء على رعاة في قرية المغير، وحرق خيمتين وسرقة أغنام في قرية دير دبوان، واقتلاع عشرات أشجار الزيتون في بلدة نعلين، وحرق أشجار زيتون في منطقة تل الرميذة بالخليل. وترتكب جميع جرائم المستوطنين هذه على مرأى ومسمع من الجيش والحكومة الإسرائيليين وبمعان ودعم منهما دون أي قدر من المساءلة.

كما شهدت الفترة الأخيرة تدهور أوضاع الفلسطينيين الذين سجنتهم إسرائيل مع تكثيف الحكومة المتطرفة لسوء المعاملة والتدابير العقابية ضدهم. ولا يزال السجناء والمعتقلون الإداريون الفلسطينيون، المحتجزون دون تهمة أو محاكمة، يتعرضون لمداهمات وتفتيشات عنيفة، ولتخريب وتدمير ممتلكاتهم الشخصية، وللمعاملة المسيئة، بما في ذلك أثناء نقلهم من سجن إلى آخر. وعلاوة على ذلك، بدأت إسرائيل بتنفيذ خطة بن غفير لتقليص الزيارات العائلية للأسرى الفلسطينيين إلى مرة كل شهرين بدلا من مرة واحدة في الشهر، في انتهاك للمعايير القانونية الدولية، وهي تهدف بشكل واضح إلى المساس بحقوق وكرامة الأسرى وعائلاتهم. وفي هذا الصدد، أعلن أن الأسرى الفلسطينيين سيخوضون إضرابا مفتوحا عن الطعام ابتداء من 14 أيلول/سبتمبر للمطالبة بحقوقهم ووضع حد لهذه السياسات غير القانونية وسوء المعاملة من جانب السلطة القائمة بالاحتلال.

وبالنظر إلى الحالة الحرجة والمتفاقمة للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الاستعماري ونظام الفصل العنصري الإسرائيليين، فإننا نجد لزاما علينا تكرار نداءاتنا الدائمة من أجل توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني واتخاذ إجراءات عاجلة من جانب المجتمع الدولي لتعزيز المساءلة، التي هي العلاج الوحيد القابل للتطبيق لهذا الوضع غير القانوني والبعيضي. لقد حان الوقت لوضع حد للمخططات الشائنة للحكومة المتطرفة المتعصبة في إسرائيل، التي تهدد بإيقاع نكبة أخرى بالشعب الفلسطيني، وللوفاء بالالتزامات والمسؤوليات بموجب ميثاق الأمم المتحدة وسائر أحكام القانون الدولي ذات الصلة لضمان السلام والأمن وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في الحرية وحق العودة.

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على الرسائل السابقة البالغ عددها 800 رسالة، التي وجهناها بشأن الظلم المستمر الذي تعرض له الشعب الفلسطيني على مر التاريخ والجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وهذه الرسائل المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) حتى 17 آب/أغسطس 2023 (A/ES-10/948-S/2023/608) تشكل سجلا أساسيا للجرائم التي ارتكبتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل

على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، وأن يُقدّم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم
